مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٠٥٨**

الاربعاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي جوردان
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/794)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/794)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/794، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أراكم، السيد الرئيس، تترأسون هذه الجلسة. ولحسن الطالع أنني حاضر شخصياً في المجلس وليس عن طريق الفيديو بسبب التداخل مع جلسات الجمعية العامة مؤخراً.

أود أن أطلع المجلس أولاً على آخر التطورات، وهو الأمر المفترض أن أقوم به، ومن ثم أنتقل إلى المسار السياسي وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). أولاً، بالنسبة إلى ما يحدث على أرض الواقع، إن المناقشات التي جرت في عمان والاجتماعات التي انعقدت بصورة فعالة جدا في أستانا، قد أنشأت أربع مناطق للتهدئة: في الجنوب، وفي الغوطة الشرقية، وشمال حمص، وفي محافظة إدلب. كما توجد الآن منطقتان أخريان تسميان منطقتي تخفيف التصعيد في عفرين وجبل قلمون الشرقي، بوساطة من الاتحاد الروسي.

ومع ذلك، فإن الحالة لا تزال هشة لأننا قلقون من الهجوم الذي تشنه جبهة النصرة في محافظتي إدلب وحماة، عقب اجتماع أستانا، والقتال العنيف الذي يجري هناك. وذلك يشمل أيضاً، وللمرة الأولى منذ نيسان/أبريل، غارات جوية يُزعَم أن بعضها أصاب المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية، فضلا عن قصف عنيف من جانب المعارضة على بلدات يسكنها مدنيون وعلى حماة واللاذقية الواقعتين تحت سيطرة الحكومة. كما يساورنا القلق إزاء القتال العنيف الدائر في أماكن أخرى أيضاً. لذلك، فإن الحالة أبعد ما تكون عن الكمال. ولكن يتعين علينا أن نعترف، وأن نؤكد عليه مجدداً في هذه القاعة، بأن إنشاء مناطق للتهدئة يشكل خطوة هامة جداً في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة العنف في جميع أنحاء البلد. وها نحن نرى نتيجة ذلك.

إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) يتعرض للهجمات مرة أخرى. إذ تقدمت القوات الحكومية في المنطقة الشرقية من ريف حماة وحمص، وخرقت ما يسمى بالحصار الذي دام ثلاث سنوات، وهو ما يحدث بحكم الواقع حول مدينة دير الزور. كما أن قوات الحكومة والحلفاء عبرت نهر الفرات مؤخراً. وفي غضون ذلك، أحرزت قوات سوريا الديمقراطية، بدعم من التحالف الدولي، مزيداً من

التقدم ضد تنظيم داعش، وسيطرت على معظم مدينة الرقة، في حين أن المجلس العسكري لدير الزور أحرز تقدماً بقيادة قوات سوريا الديمقراطية ضد تنظيم داعش على الضفاف الشرقية لنهر الفرات. وقد أفيد بأن الحكومة وحلفاءها زادوا من ضرباتهم على مواقع قوات سوريا الديمقراطية. وجماعات المعارضة المسلحة ضالعة أيضا في المعركة ضد تنظيم داعش في درعا. وأود أن أذكّر بدعوات الأمم المتحدة لحماية المدنيين – وهذا هو المكان الصحيح للقيام بذلك – في إدلب، ودير الزور، والرقة، وفي أماكن أخرى حيث لا يزال القتال دائراً فيها.

وفي خضم هذا النشاط العسكري المكثف، وعلى الرغم من أننا جميعا نعترف بأن القتال ضد تنظيم داعش أمر بالغ الأهمية، لا بد أن نتذكر بأنه لا يمكن معاقبة المدنيين مرتين. فقد تمت بالفعل معاقبتهم لأنهم كانوا خاضعين لحكم تنظيم داعش، ولكن بما أنهم، لسوء الطالع، ظلوا موجودين هناك في المواقع التي يجري فيها القتال، فإنهم يعاقَبون للمرة الثانية. ويتعين بذل المزيد من الجهود لحماية المدنيين. ويتعين بذل المزيد من الجهود لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية من الاعتداءات العسكرية، ولكفالة الوصول الآمن والمستدام ومن دون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين في سوريا، أينما كانوا. وأنا على ثقة بأن المجلس سيستمع إلى المزيد حول هذه النقطة من زميلي وصديقي مارك لوكوك.

واسمحوا لي مع ذلك أن أؤكد بالتحديد على مسألة المحتجزين والمختطفين والمفقودين. إن الآلاف منهم، استناداً إلى أسرهم، لا يزالون في عداد المفقودين أو المخطوفين أو المحتجزين. ونحن لم نشهد أي تقدم بشأن هذه المسألة – لا في أستانا، على الرغم من عدة محاولات للقيام بذلك، ولا في جنيف. فهناك عدد كبير جداً من الأسر السورية التي تعاني من غياب المحتجزين أو الأقرباء المفقودين، وفي المقام الأول من الافتقار إلى المعلومات عن مصيرهم. وهي لا تعرف ما إذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة أم لا. ولقد حان الوقت لمعالجة هذه المسألة الآن باعتبارها أولوية رئيسية، ولا سيما في ظل حالة التهدئة التي نشهدها حالياً.

وآمل أيضاً أن تتحقق نتائج ملموسة في المستقبل القريب بشأن مسألة الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام. إنني أكره الألغام. لقد قُتل ثلاثة من زملائي بفعل الألغام في أفغانستان والعراق. وإنني أرى إجراءات تتخذ لمكافحة الألغام. فمن شأن ذلك أن يشكل تدبيراً هاماً آخر من تدابير بناء الثقة. وألاحظ باهتمام الحوار الجاري بين دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والحكومة السورية في هذا الصدد.

وثمة توافق واسع في الآراء على أن ترتيبات التهدئة يجب ألاّ تؤدي إلى سهولة تقسيم سوريا، وأن وحدة سوريا وسلامة أراضيها يجب الحفاظ عليهما. ولقد وجدتُ العديد من الآراء المشتركة لمئات السوريين الذين نجتمع معهم بانتظام. والسوريون من جميع الخلفيات أعلنوا عن رفضهم الشديد لأي تقسيم يحدث في سوريا – أرضاً وشعباً.

لهذا السبب، ينبغي للتهدئة أن تشكل الأساس لوقف اطلاق النار الفعلي في جميع أنحاء البلاد، وللعمل على الجبهتين الإنسانية وبناء الثقة – وهي المسائل التي تناولناها في الفقرات ١٢ إلى ١٤ من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). والجهود المبذولة في أستانا وعمان ينبغي أن تشكّل الأساس لتجديد عملية جنيف – أي الانتقال من المحادثات التحضيرية إلى المفاوضات الحقيقية بشأن مستقبل سوريا السياسي، على النحو المتوخى في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يتناول جميع السلال الأربع من الخطة، الأمر الذي رحب به المجلس.

ولقد عملتُ مع كلا الجانبين، وكذلك مع جميع الذين لهم تأثير عليهما، خلال افتتاح الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، وكان ذلك مفيداً جداً كالمعتاد. وحضرتُ عدداً من الاجتماعات المتعددة الأطراف التي انعقدت على هامشها، بما في ذلك اجتماع

عقده الاتحاد الأوروبي – وأريد أن أشكر الاتحاد الأوروبي على تلك المبادرة – مع قطاع عريض من الجهات الفاعلة الدولية. وسنحت لي الفرصة أيضاً لزيارة واشنطن، العاصمة، يوم الاثنين، في حين أن نائبي، السفير رمزي، زار موسكو يوم أمس، وهو لا يزال موجوداً هناك اليوم. وأعتزم الحفاظ على مستوى عالٍ من التواصل مع جميع البلدان والأطراف السورية المعنية في الأسابيع المقبلة.

وسوف نواصل العمل مع جميع المشاركين في غرفة دعم المجتمع المدني، والاستفادة من آراء المجلس الاستشاري للمرأة. وقد أكد لي بشدة المشاركون في كليهما على توقعات قطاع عريض من السوريين بالتوصل إلى حل سياسي شامل يكون انعكاساً لمصالح جميع السوريين، ويرتكز على حقوق الإنسان والمساواة والعدالة. وهم يواصلون لفت الانتباه إلى الأصوات التي تفتقدها العملية السياسية، بما في ذلك أصوات النساء اللواتي يشكلن نصف السكان، إن لم يكن أكثر. إذ ينبغي أن تتساوى أصواتهن مع غيرها من الأصوات في القرارات التي تشكل مستقبل بلدهن.

وأود أن أؤكد اليوم عزمي على عقد الجولة الثامنة من المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف بعد حوالى شهر من الآن، الأمر الذي ناقشته أمس مع الأمين العام. وسوف يُعلن التاريخ المحدد لاحقاً.

ولا ينبغي أن يتأخر عقد تلك الجولة أكثر من نهاية تشرين الأول/أكتوبر أو أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.

إنني أعيد تأكيد هذا الإطار الزمني بغية تمكين جميع المعنيين من تسخير الشهر الحاسم، من الآن وحتى ذلك الحين، لتهيئة الظروف المؤاتية لتلك المحادثات لكي تكون مجدية. أدعو الجانبين إلى تقييم الحالة بواقعية وبحس من المسؤولية تجاه الشعب السوري، والاستعداد للمشاركة على نحو جاد في محادثات جنيف من دون شروط مسبقة. أود أن أشرح بالضبط ما يمكن أن نعنيه في ذلك.

أولا، أعتقد أن الحكومة لديها مصلحة بل في الواقع واجب الآن للتفاوض الجاد مع فصائل المعارضة التي حددها المجلس بالاسم في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وحتى الآن، ما برحت الحكومة تشترط ربط استعدادها للانتقال من المحادثات إلى المفاوضات الحقيقية بمسألة وحدة المعارضة والالتزام بمبادئ أساسية معينة. أعلم أيضا مدى أهمية مسألة مكافحة الإرهاب بالنسبة للحكومة. لكن في هذا الوقت بالضبط، الذي نشهد فيه بأعيننا بداية هزيمة الإرهاب في الجمهورية العربية السورية، يتعين علينا المحافظة على المكاسب التي تحققت في الميدان، والحفاظ عليها من خلال عملية سياسية حقيقية وشاملة، مسترشدين بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لذلك ينبغي حث الحكومة على أن تبين بالأقوال والأفعال معا على أنها تريد حقا إجراء مفاوضات بشأن قضايا رئيسية، مفاوضات تتسم بالمصداقية وإدارة حكومية تشمل الجميع، على الصعيدين المحلي والمركزي؛ وتحديد جدول زمني وعملية لوضع دستور جديد؛ وإجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، والتأكيد على سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية، في نفس الوقت الذي تجري فيه مكافحة وهزيمة الإرهاب. ومن المهم للدول الصديقة للحكومة السورية أن تشجعها على إظهار استعدادها للمضي قدما، بما في ذلك بشأن مضمون القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبرنامج السلال، ليس بعبارات عامة فحسب، بل بالتفاصيل، مع تسلسل زمني وطرائق للتنفيذ. نعلم أن ذلك لن يكون سهلا، ولكن يتعين البدء بهذه العملية، كما أن الأمم المتحدة ستكون مستعدة جدا لتقوم بدور الوسيط في التمكين من إجراء مفاوضات حقيقية مع المعارضة.

أما المعارضة من جانبها، فنعتقد أن لديها مصلحة بل من واجبها الآن بالفعل أن تتكلم بصوت واحد من على منبر مشترك في مفاوضات حقيقية مع الحكومة بشأن السلال الأربع، وعن تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). لا أحد يطلب من

المعارضة أن تتوقف بصورة مفاجئة عن كونها معارضة، بيد أننا نحض المعارضة على أن تدرك بأنها تصبح أكثر مصداقية وفعالية عندما تقف صفا واحدا وتظهر استعدادها للتفاوض، مما يعني الأخذ والعطاء.

في هذا الصدد، بصراحة، لا يزال يوجد الكثير من العمل الشاق في مكتبنا حتى الآن. لقد يسرنا للأعمال التقنية القيمة على منابر المعارضة الثلاثة في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه. وينبغي حث المعارضة الآن على اغتنام الفرصة التي تتيحها الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لعقد ما يسمونه مؤتمر الرياض ٢ الذي يشمل الجميع. ويحدونا الأمل والثقة بأن ينعقد في تشرين الأول/أكتوبر، قبل محادثات جنيف وقبل محادثات الأستانة. وينبغي أن يمثل هذا المؤتمر الوقت والمكان بالنسبة للمعارضة، وبتشجيع من الجهات التي لها تأثير عليها، والبعض منها موجود في هذه القاعة، لضمان أن تأتي المعارضة معا وتقدم نهجا استراتيجيا لعملية المفاوضات صوب تحقيق الرؤية التي لا تزال نفسها والواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم هذه الرؤية والنهج بأي طريقة ممكنة.

أود أحذر جميع الأطراف من أوهام النصر أو الحلم بسلك طرق مختصرة. إذ ليس هناك بديل عن عملية الأمم المتحدة التي تحظى بالدعم الدولي ومقرها جنيف والتي تتبع نهجا يشمل الجميع، وأيضا تساعد السوريين على إعادة اكتشاف الحد الأدنى من الثقة والتماسك الاجتماعي بعد هذا الصراع المرير.

علينا أن نتذكر أن مقتل مئات الآلاف من الناس ومعاناة الملايين منهم من جروح جسدية أو نفسية ناجمة عن صراع وحشي. فلقد تشرد الملايين، سواء داخل سورية أو خارجها، حتى في الوقت الذي يسعى البعض منهم إلى العودة إلى ديارهم، ويسرنا أن نرى ذلك يحدث. لقد احتجز الآلاف، واختفى الآلاف، والكثير منهم من دون أثر، ولم يحرز أي تقدم في الكشف عن مصيرهم.

إن الهياكل الأساسية، ولا سيما الهياكل الأساسية المدنية، قد دمرت على نطاق لا يمكن تصوره، والجماعات الإرهابية المحظورة دوليا، حتى وإن كانت قد رُدت على أعقابها اليوم، أثبتت قدرتها على الصمود في أماكن أخرى من العالم بنجاتها في ميدان المعركة، وتعمل على عكس مسار هزيمتها والنهوض مرة أخرى، إن لم يتم التوصل إلى اتفاق سياسي جديد يمكِّن من الانتقال إلى مستقبل مشترك وشامل وديمقراطي. إن الحاجة إلى معالجة المظالم التي لم تتم تلبيتها والقائمة في سوريا تبدو واضحة لي من مجموعة من أصوات السوريين الذين لا يؤيدون الحكومة ولا المعارضة، ولكنهم يقولون إن لديهم مظالم.

لذلك فقد حان الوقت للتركيز على العودة إلى جنيف وعلى المحادثات بين الأطراف السورية لكي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. هذا هو المنتدى الوحيد الذي يمكن أن تتطور فيه العملية السياسية الانتقالية المتوخاة في قرار المجلس ٢٢٥٤ (٢٠١٥) مع الأطراف السورية نفسها، ومع الشرعية الكاملة، وهذا ما توفره الأمم المتحدة، بدعم من المجتمع الدولي. لدينا شهر لكي نشرع في تلك المحادثات، ونريد من الجميع العمل خلال ذلك الشهر. فلنغتنم تلك الفترة للإعداد الجيد للمحادثات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أخاطبكم بعد ظهر هذا اليوم للمرة الأولى منذ أن توليت منصبي بوصفي منسقا للإغاثة في حالات الطوارئ.

إن جميع أعضاء المجلس الجالسين حول هذه الطاولة على بينة من الآثار المدمرة للصراع على المدنيين في سورية. أني أقدر الجهود المضنية التي بُذلت من أجل تعزيز إحراز تحسن في الحالة الإنسانية. وأعرف أن المجلس يعمل بصورة جماعية من أجل زيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين. ولا تزال

هذه المسألة في صدارة برنامج المجتمع الدولي، كما شهدنا في المناقشة العامة في الجمعية العامة في الأسبوع الماضي. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية كبيرة وماسة في جميع أرجاء سورية. أتعهد بالعمل مع مجلس الأمن ومع جميع الأطراف من أجل تحسين الحماية وتيسير وصول المعونة إلى السكان المحتاجين.

أرحب باستمرار التقدم في وقف التصعيد في أعقاب اتفاق ٤ أيار/مايو الذي وقعته روسيا وتركيا وإيران. وهذه التطورات كان لها أثر إيجابي على المدنيين في أنحاء معينة من جنوب غرب سوريا، وفي ريف دمشق، وفي شمال غرب حمص وفي إدلب. وكما قال زميلي، المبعوث الخاص، ستافان دي ميستورا، فإن الجولة الأخيرة من المحادثات التي جرت في أستانا مهدت لتحقيق المزيد من تقليص العنف. ومع ذلك، ما زلنا نتلقى تقارير عن انتهاكات للقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع، وشأني في ذلك شأن ستيفان، أشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة عن القتال الأخير والضربات الجوية في إدلب وحماة والتي أسفرت عن وقوع عدد كبير من الوفيات والإصابات وألحقت أضرارا كبيرة بالبنية التحتية المدنية الحيوية.

تفيد التقارير عن شن غارة جوية بالأمس على منطقة وادي الذئاب في ريف حماة وربما أدت إلى مقتل ٨٠ شخصا من الفارين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ويساورني شديد القلق إزاء الغارات الجوية التي تفيد التقارير بأنها تضرب أطفال المدارس والمستشفيات في إدلب. وقد أخبرنا الشركاء في مجال تقديم المساعدات الإنسانية الأسبوع الماضي بأن ثلاثة مستشفيات أصبحت غير صالحة للخدمة، وتقع تلك المستشفيات في كفر نبل، خان شيخون، وهيش، وهي مقاطعات فرعية، وترك ذلك التعطيل ما يزيد على نصف مليون شخص من دون إمكانية الحصول على الرعاية الطبية. إن هذه الهجمات لا تتسبب فقط في المعاناة الإنسانية المباشرة جراء الهجمات نفسها، ولكنها أيضا تتسبب بمعاناة تبعية ووفيات لا ضرورة لها بحرمان الناس من الحصول على الرعاية الطبية لحالات يمكن علاجها في انعدام هذه الهجمات.

على نحو أبعد باتجاه شرق البلد، تدور رحى معارك ضد تنظيم الدولة الإسلامية في محافظتي الرقة ودير الزور تؤدي إلى زيادة كبيرة في أعمال العنف. أما القوات الديمقراطية السورية فتواصل تقدمها داخل مدينة الرقة، مما يحملني على القلق على المدنيين المحاصرين هناك والذين يقدر عددهم بنحو ١٤ ٠٠٠ شخص، وهم محصورون في منطقة تتقلص مساحتها باستمرار. إن المدنيين بحاجة إلى المرور الآمن والوصول إلى المساعدة المنقذة للحياة.

أما في محافظة دير الزور، فقد وردت تقارير مفادها أن الغارات الجوية التي شُنت في الأيام الأخيرة أدت إلى مقتل العشرات من المدنيين، في حين أفادت تقارير بأن تنظيم الدولة الإسلامية يستخدم المدنيين كدروع بشرية.

وتفيد التقارير أن زهاء ١٠٠ ٠٠٠ شخص من بلدات المحافظة الواقعة على طول نهر الفراتشُرِّدوا بسبب القتال العنيف منذ ٢٥ آب/أغسطس. فقد شرد أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص في الأسبوع الماضي وحده. وأجبر العديد منهم على التوجه نحو مناطق أخرى خاضعة لسيطرة تنظيم داعش، لا يمكن أن تصل إليها منظمات الإغاثة، وأولئك الذين تمكنوا من الفرار من القتال في تلك المدن بالتوجه شمالا إلى المناطق الواقعة تحت السيطرة الكردية، لا يزالون يواجهون قيودا على التنقل.

ومع استمرار تغير الخطوط الأمامية، تتغير أيضا إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. وبعد ثلاث سنوات من الحصار من قبل تنظيم داعش، كما قال ستافان دي ميستورا للتو، تمكنت قوات الحكومة السورية في أوائل أيلول/سبتمبر من الوصول إلى مدينة دير الزور. وقد جرى فتح طرق تجارية وممرات إنسانية جديدة نتيجة لذلك. وقد تمكنت الأمم المتحدة، عن

طريق شريكنا الهلال الأحمر العربي السوري، من الوصول برا إلى المنطقة، وهذا يعني أننا تمكنا من إنهاء عمليات الإنزال الجوي التي قامت بإيصال أكثر من ٦ ٠٣٠ طنا متريا من الغذاء والإمدادات للمحتاجين داخل المدينة، من خلال ٣٠٩ عمليات تناوب على ارتفاع عالٍ منذ نيسان/أبريل من العام الماضي.

وبعد استعراض شامل أجرته الأمم المتحدة، يجري رفع مدينة دير الزور وسكانها البالغ عددهم ٥٠٠ ٩٣ نسمة، من قائمة المحاصرين. ولا يزال نحو ٩٢٠ ٤١٩ شخص، معظمهم من الأطفال وفقا لليونيسيف، محاصرين الآن في ١٠ مواقع في جميع أنحاء سورية. و ٩٥ في المائة من هؤلاء، تحاصرهم الحكومة السورية؛ و ٢ في المائة في فوعة وكفريا تحاصرهم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة؛ و ٣ في المائة في مخيم اليرموك تحاصرهم الجماعات المسلحة من غير الدول وحكومة سورية. في حين أنه قد تم تخفيض الأعداد، فإن محنة أولئك المحاصرين لا تزال شديدة. ويجب رفع عمليات الحصار تلك.

وأكثر من مليون شخص يعتمدون على المساعدة التي تقدم عبر خطوط المواجهة. وما زلنا غير قادرين على الوصول إلى الغالبية العظمى منهم بانتظام بما فيه الكفاية. وحتى أيلول/سبتمبر، تم الوصول إلى ٠٠٠ ٩ شخص في البلدات الثلاث المحاصرة: الفوعة وكفريا واليرموك، وإلى ٠٠٠ ٢٥ شخص في شرق حرستا ومسرابا ومديرا، ولكن عموما، وفي إطار خطة آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر، لم نصل سوى إلى ٥٠٠ ٢٨٠ شخص من الـ ١,٢٣ مليون شخص الذين طلبوا المساعدة.

لقد كانت هناك فترات خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية، وصلت خلالها الأمم المتحدة إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ شخص في أسبوع واحد. وأود أن أرى تكرارا بإمكانية بلوغ مثل هذا العدد أو تجاوزه في المستقبل. وسوف يتطلب ذلك التغلب على القيود الناجمة عن حالات التأخير والعقبات البيروقراطية من جانب جميع الأطراف. وأنوه بأن الاجتماعين الأولين للآلية الثلاثية المؤلفة من الأمم المتحدة وحكومة سورية والاتحاد الروسي قد عقدا في دمشق لتوفير منتدى يعالج المسائل الإدارية والأمنية. وتلك تطورات عملية يمكن أن تحسن حياة السوريين. وتتيح البرامج العادية داخل سورية المجال للوصول إلى ملايين الناس في كل شهر من عبر أقصر الطرق. وداخل سورية، تصل البرامج العادية إلى أكثر من ٤ ملايين شخص شهريا وتمدهم بالغذاء والدواء والمواد الأساسية الأخرى.

ونصل، من خلال البرمجة العابرة للحدود من الأردن وتركيا، إلى ملايين أخرى من الأشخاص. ومنذ اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، أرسلت الأمم المتحدة أكثر من ٠٠٠ ١٦ شاحنة قامت بإيصال لوازم صحية تكفي لعلاج ما يقرب من ١٥ مليون شخص، وكذلك مواد غير غذائية لما يقرب من أربعة ملايين شخص، والمياه ومواد الصرف الصحي والنظافة الصحية لثلاثة ملايين نسمة. وتم تقديم مساعدة غذائية لقرابة مليون شخص شهريا في المتوسط. وكما يقول الأمين العام في آخر تقاريره الشهرية (S/2017/794)، فإن هذه العمليات تكمل الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية السورية والدولية. فبالإضافة إلى تقديم المعونة، تقدم تلك المنظمات الخدمات الأساسية الضرورية، بما في ذلك التعليم والصحة.

ولا يزال الوضع محفوفا بالمخاطر بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني في سورية، سواء كانوا من موظفي الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الشريكة لنا، الذين يواجهون مخاطر العنف كل يوم. وكما أبلغ الأمين العام في آخر تقرير شهري له، قتل العشرات من العاملين في المجال الإنساني منذ بداية النزاع. بمن فيهم موظفون من الأمم المتحدة، ومن متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. ولا يزال أكثر من ٥٠ من موظفي الأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، قيد الاحتجاز أو في عداد المفقودين. ويحدد القانون الدولي الإنساني

والقانون الدولي لحقوق الإنسان مسؤوليات الأطراف المتحاربة لضمان الحماية اللازمة لجميع المنظمات الإنسانية، بمن في ذلك الأفراد والمرافق وأصول الإغاثة الأخرى. إنني أعول على دعم المجلس ويقظته لتأمين الحماية اللازمة لجميع العاملين في المجال الإنساني في سورية.

وفي مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي عقد في نيسان/أبريل، تم التعهد بالتبرع بـ ٦ بلايين دولار من أكثر من ٤٠ حكومة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات الطويلة الأجل للسوريين والمجتمعات المضيفة داخل سورية وفي المنطقة، لكن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل. وأدعو المجلس إلى تجديد دعمه لتناول هذه المسألة وكفالة أن تتحول كل التعهدات بالتبرع إلى مساهمات. وقد التمست موافقة السلطات على زيارة سورية من أجل رؤية الحالة بنفسي، ودعم إعداد خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، ثم الدعوة لتوفير الموارد اللازمة لها.

ولا تزال سورية تواجه تحديات كبيرة وشاقة، ولا يزال الشعب السوري عالقا في براثن دوامة عنف يجب كسرها. وسأعمل بشكل علني وشفاف مع جميع الأطراف لإيجاد حلول تضع الناس في صميم تركيزنا الجماعي. وإنني أتطلع إلى العمل مع المجلس للحصول على المزيد من المساعدة لهم وتوفير حماية أفضل لهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن امتناننا للمبعوث الخاص دي ميستورا، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ السيد لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. يسعدني رؤية السيد دي ميستورا هنا مرة أخرى. ونرحب بالسيد لوكوك في مجلس الأمن للمرة الأولى. ونتمنى له النجاح في الاضطلاع بولايته، التي لها تأثير كبير على ملايين الناس في جميع أنحاء العالم.

لقد أخبرنا سلفه السيد ستيفن أوبراين بانتظام، إنه بصدد مهمة صعبة تتمثل في تقديم إحاطة إعلامية لنا بشأن حالات أليمة وتقييم أثرها على هذه الأزمة. كما أبلغنا بصراحة بشأن التداعيات الإنسانية والبشرية لمختلف الأزمات والنزاعات المسلحة التي يكون فيها السكان المدنيون، الضحايا الرئيسيين ء دائما. وفي هذا السياق، وفي العديد من الحالات، تمثل التضحية بالنفس والمثابرة والعمل الشجاع من آلاف العاملين في المجال الإنساني التابعين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومن شركائهم المحليين، الفرق بين الحياة والموت بالنسبة للمدنيين المحاصرين في براثن تلك النزاعات، ولا سيما أشد الفئات ضعفا من السكان، مثل النساء والأطفال.

وعلى مدى العامين الماضيين، وبوصف وفد بلدنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، فإنه يأخذ الكلمة في كثير من الأحيان في هذه الجلسات المفتوحة لأنه يرى أنها تتيح لنا فرصة لإبلاغ الدول الأعضاء التي انتخبتنا بموقف وآراء حكومة بلدنا بشأن شتى المسائل المعروضة على المجلس. وبما أن هذه هي المرة الأولى للسيد لوكوك في المجلس، فإننا نريد له أن يعرف مباشرة، على أقل تقدير، آراء حكومة بلدي.

على مدى العامين الماضيين، انصب التركيز الرئيسي لعمل أوروغواي على كل ما يتعلق بحماية المدنيين والقانون الدولي الإنساني، ودعونا باستمرار إلى وجوب عدم فرض قيود على إمكانية الوصول وتوزيع المعونة في جميع أنحاء الأراضي السورية، بما في ذلك المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها.

كما طلبنا بصورة مستمرة توفير الحماية والأمن للعاملين في المجال الإنساني الذين يضطلعون بمهامهم.

ونظرا لأن هناك الآن رئيسا جديدا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإننا نؤكد مجددا على أن توجيه دعوة إلى السيد لوكوك لزيارة البلد من شأنه أن يكون إيماءة إيجابية للغاية من جانب الحكومة السورية. فهي ستتيح إقامة علاقة أكثر سلاسة مع الأمم المتحدة بغية تيسير إيصال المعونة الإنسانية بشكل طبيعي.

ولا بد أن أؤكد على أن عملية أستانا والمبادرات الإقليمية الآخرى التي أطلقت في الأشهر القليلة الماضية لإنهاء الأعمال العدائية المحلية قد أدت إلى تخفيض كبير في مستوى القتال في البلد، من خلال تنفيذ العديد من مناطق تخفيف التوتر. ونشدد على أن من الضروري أن تكون تلك المناطق مؤقتة من أجل الحفاظ على وحدة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها.

وللشهر الخامس على التوالي، علينا أن نعرب عن قلقنا حيال كوننا لم نتلق بعد أية معلومات عن تطبيق مذكرة أستانا المؤرخة ٤ أيار/مايو. وبالرغم من التقدم الكبير المحرز، من الضروري ضمان وصول الأمم المتحدة وإيصال المعونة الإنسانية بدون عائق إلى تلك المناطق، وكفالة حرية دخول الناس إلى تلك المناطق ومغادرتها بملء إرادتهم. ومن شأن ذلك أن يقدم بعض الضمان بأنه يجري احترام المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

ونرحب بكونه في أعقاب الاجتماع السابق لعملية أستانا، أصدرت البلدان الضامنة الثلاثة بيانا مشتركا شددت فيه على ضرورة الاستفادة من مناطق تخفيف التوتر التي أنشئت في أيار/مايو لإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة سريعة ومأمونة وبدون عوائق. وبالمثل، من الأمور التي تدعو إلى التشجيع أن البيان يشير أيضا إلى ضرورة قيام أطراف النزاع بوضع تدابير بناء الثقة، بوسائل منها الإفراج عن الأشخاص الذين تم اعتقالهم أو اختطافهم، وتسليم رفات الموتى وتحديد هوية المفقودين، من أجل تهيئة الظروف المفضية بصورة أكبر إلى نجاح العملية السياسية والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وفيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، فإننا نشعر بالانزعاج لأننا لا نزال أبعد ما نكون عن استيفاء متطلبات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونناشد البلدان ذات التأثير على الحكومة السورية، وعلى وجه الخصوص الحكومة السورية نفسها، ضمان إيصال المعونة الإنسانية بصورة سلسة ومأمونة وبدون عائق. وتحقيقا لتلك الغاية، على سوريا أن تكفل التنفيذ الكامل لخطط مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لفترة الشهرين، بإصدار جميع التصاريح اللازمة. إن الحكومة السورية مسؤولة بالدرجة الأولى عن التأكد من حصول سكانها بالذات على الغذاء والمياه والأدوية واللوازم إلى أن ينتهي النزاع.

وستكتسي إقامة العدل لمئات الآلاف من ضحايا النزاع الأبرياء أهمية بالغة لتحقيق السلام الدائم في سوريا ولكفالة أن يتمكن السكان قاطبة من تجاوز الأخطاء التي ارتكبت خلال هذه الحرب التي دامت طويلا. كما أنها ستهيئ لمستقبل مشرق وتمنع المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت خلال الأعوام السبعة الماضية من الإفلات من العقاب.

وفي كانون الأول/ديسمبر العام الماضي، أيدت أوروغواي إنشاء آلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق ومحاكمات الأشخاص المسؤولين عن أشد الجرائم خطورة في نظر القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية من آذار/مارس ٢٠١١، بما في ذلك الجرائم التي تعتبر جرائم حرب، مثل استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. وفي ذلك الصدد، نؤيد الطلب الذي قدمه الأمين العام أنطونيو غوتيريش من أجل إحالة الجرائم التي ارتكبت في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية والمحاكمة عليها أمام هذه المحكمة.

وفي الشهر المقبل، ستنشر آلية التحقيق المشتركة نتائج تحليلها للحادثتين، اللتين أكدت فيهما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وتقع على عاتق المجلس مهمة تحديد التدابير اللازم اتخاذها لمعاقبة الأشخاص الذين تثبت مسؤوليتهم. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن المجلس يخاطر بفقدان المصداقية القليلة التي احتفظ بها بعد إدارته للأزمة السورية.

إن الأولويات في سوريا قد حددت بوضوح: وهي إيجاد حل سياسي لإنهاء الحرب؛ والانخراط في عملية انتقال سياسي سلمي، وتوطيد عمليات وقف إطلاق النار المحلية، وكفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى ملايين من المحتاجين في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود بدورنا أن نتكلم في هذه الجلسة المفتوحة، وليس مجرد أن نتبادل رأينا بشأن الحالة الراهنة في سوريا مع أعضاء مجلس الأمن.

ونشكر السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. ونتمنى للسيد لوكوك كل النجاح على المسار الإنساني السوري. ونحن على ثقة بأنه سيعالج الحالة بصورة محايدة وسيكسب ثقة الأطراف.

وفي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر، عقد الاجتماع الدولي السادس بشأن سوريا في أستانا. وكان إيضا خطوة حقيقية أخرى اتخذتها روسيا وإيران وتركيا لتعزيز نظام وقف الأعمال القتالية، ولتحقيق استقرار الحالة العامة في سوريا. وحددت معايير جميع مناطق تخفيف التوتر الأربع. ويحافظ على الهدوء في جنوب غرب سوريا بالتعاون البناء مع الولايات المتحدة والأردن. ويتواصل انخفاض مستوى العنف. وما فتئنا نشدد على الطابع المؤقت لمناطق تخفيف التوتر. ومن غير المقبول التهكن بأن تلك المناطق محاولة مستترة لتقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ. ونعتبر تلك الادعاءات مسعى للتشكيك في مصداقية عملية أستانا.

إن مساحة الأرض الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام آخذة في التناقص. وتواصل القوات الجوية الروسية تقديم الدعم إلى الحكومة السورية لمكافحة ذلك التهديد. وعقب حصار دير الزور على يد المتمردين لسنوات عديدة، فإن الحصار رفع عنها. ومع ذلك، نشهد محاولات لعرقلة العمل على محاكمة المقاتلين ودفعهم إلى خارج المدينة. وذلك يتعارض مع الهدف المعلن المتمثل في القضاء الكامل على آفة تنظيم الدولة الإسلامة في الأرض السورية ومرة أخرى، فإننا نحذر بأنه ينبغي ألا يسمح للإرهابيين بأن تكون لهم اليد العليا. ولن يتسنى القضاء على بؤر الإرهاب، إلا بالتعاون الصريح، وبدون الخطط الخفية.

وذلك، بالمناسبة، يتعلق أيضا بمواجهة جبهة النصرة والكيانات المستنسخة منها. وفي الآونة الأخيرة، اتخذ أعضاء جبهة النصرة إجراءات لتقويض إنشاء مناطق تخفيف التوتر في إدلب ولمنع القوات الحكومية من شن هجوم في دير الزور. وبالتالي لن يتسنى، في ظل تلك الظروف، إنشاء نقاط مراقبة ونقاط تفتيش في منطقة إدلب قبل طرد القوات الرئيسية لجبهة النصرة. وتجري حاليا مواجهة ذلك التحدي بفعالية. ونشير إلى التقارير الإعلامية التي مفادها أنه يجري قصف مستشفى تلو الأخرى في إدلب. وبث تلك المعلومات الكاذبة من المسلحين ورعاتهم أسلوب معروف جيدا ومستخدم في النزاع السوري.

إن عملية أستانا – وهي منبر تفضلت بتوفير كازاخستان – بعث حياة جديدة في المحادثات فيما بين الأطراف السورية، التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. ونرى أن هذه المحادثات وفرت الزخم لعملية جنيف، تحت إشراف السيد ستافان دي ميستورا. ونتطلع إلى بدء المحادثات المباشرة بين الأطراف. وستتوقف أمور كثيرة على قدرة المعارضة على تحقيق وحدتها وتجنب المواقف المتشددة وأخيرا، الشروع في حوار بناء.

وقد تعهد شركاؤنا في المملكة العربية السعودية ومصر بتسهيل تلك المهمة العسيرة، ونتمنى لهم النجاح. ونأمل أن تنجح الجولة المقبلة من محادثات جنيف للسلام، المقرر إجراؤها في نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

وخلال الحوارات التي جرت في أستانا، لم تغفل البلدان الضامنة مسائل الوصول الإنساني الآمن والخالي من العوائق وإزالة الألغام وما إلى ذلك. ويتضمن جدول الأعمال أيضاً مواضيع مثل الإفراج عن الأشخاص الذين تم احتجازهم أو اختطافهم، واقتراح خطوات متبادلة لكل أطراف النزاع.

ونكرر مرة أخرى أنه سيكون من المستحيل التوصل إلى حلول فعالة بدون إشراك حكومة سوريا في المناقشة. ومن المؤسف أنه لم يُدع ممثلون سوريون إلى الحدث السوري الذي نظمه الاتحاد الأوروبي خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وقد اتخذت خطوة هامة بإنشاء آلية ثلاثية تضم روسيا وسوريا والأمم المتحدة، ونأمل أن تمكننا من إيجاد حلول للعديد من المسائل المعقدة المتصلة بالأنشطة الإنسانية. فعلى سبيل المثال، نتوقع اختصار عملية منح تصاريح القوافل إلى يومين أو ثلاثة أيام. ومع ذلك، نكرر أن الإمدادات العابرة للحدود يجب أن تتراجع تدريجيا مع توسع نطاق وصول المساعدات الإنسانية. وينبغي أن نؤكد مرة أخرى أننا لا يمكن أن نعزو جميع المشاكل المتعلقة بالوصول الإنساني إلى عدم وجود إجراءات للتنسيق. وينبغي أن تتخذ قرارات بشأن التوقيت والطرق، مع وضع الحالة الأمنية في الاعتبار في كل حالة بعينها. ونحن ندرك الحالات التي تعرضت فيها القوافل الإنسانية للتهديد بسبب أخطاء في ترتيباتها تحديداً.

ولا يمكن أن نعول على المخاطرة بحياة العاملين في المجال الإنساني، ونعتقد بيقين أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستبعد إمكانية إرسال قوافل إلى المناطق التي يحتلها إرهابيون، مثل جوبر في العاصمة وإدلب. وفي هذا السياق، يصعب فهم المغزى من عبور القوافل الإنسانية مؤخراً من خلال نقطة تفتيش باب الهوى، الخاضعة لسيطرة النصرة.

وهناك مشكلة أخرى طويلة الأمد تتمثل في التوزيع العادل للمعونة الإنسانية. ونحن نعلم على وجه اليقين أنها في كثير من الأحيان تنتهي في أيدي أمراء الحرب المحليين، ويعاد بيعها في السوق السوداء واستخدامها كعملة لشراء ولاء السكان المحليين. ونعلم أن ممثلي الهلال الأحمر العربي السوري تلقوا تهديدات وتحذيرات بشأن التدخل في مسائل التوزيع. ومما يؤسف له أن ممثلي الأمم المتحدة ليس لديهم في كثير من الأحيان علم بشأن مآل المساعدة الإنسانية التي يقدمونها، وهذا أمر غير مقبول.

ونعرف أيضاً، وعلى وجه اليقين، أن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية كثيرا ما تُحسب بصورة غير صحيحة وأحيانا يبالغ في تقديرها عندما تكون الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة أو الإرهابيون هي المعنية. ولذلك، ينبغي أن نكفل قيام لجان المصالحة الوطنية المحلية بدور رئيسي في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان. وهي موجودة في كل مناطق التهدئة وتضم ممثلين عن الحكومة والسلطات المحلية للمعارضة المسلحة والمدنيين المحترمين كرجال الدين والمهندسين والمعلمين. ويشارك الضباط الروس أيضا في اللجان بصفة مراقبين. ونحن مستعدون لتنظيم مشاركة ممثلي الأمم المتحدة مع اللجان لضمان تخطيط أفضل للعمليات الإنسانية. وإن إنشاء أي سلطات موازية في المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين سيكون أمراً غير مقبول.

ويمكن استخدام إمكانات هذه اللجان أيضاً لتبادل المحتجزين والسجناء. وقد تم بالفعل اطلاق سراح حوالى ١٠٠ شخص من قبل الحكومة والمعارضة فى منطقة التهدئة الجنوبية. وتعمل لجان المصالحة الوطنية المحلية حاليا على تحسين تنسيقها، وثمة خطط لعقد مؤتمر شعبي سوري يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في عملية التفاوض في جنيف إلى جانب منصة المعارضة الموحدة.

وإذا ما تحقق الاستقرار في أجزاء كثيرة من سوريا، مقترناً بعودة النازحين على نطاق واسع، يتعين تكثيف الجهود الإنسانية الخارجية. والمطلوب الآن هو التنظيم السريع لجلب المواد والتكنولوجيا والمعدات اللازمة لإعادة بناء البلد واستعادة الحياة المدنية. يجب أن يُعطى السوريون شعوراً بأن السلام قادم. ونحث

الأمم المتحدة على زيادة المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء سوريا دون أي تباطؤ ناجم عن الاستماع إلى حجج أولئك الذين يحاولون استغلال قضية المعونة الإنسانية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية بشروطهم الخاصة. والحقيقة أن بعض العواصم لا تزال تربط المساعدة الإنسانية، بما في ذلك إزالة الألغام، بالتقدم في عملية الانتقال السياسي، ونحن نعرف حق المعرفة أن هناك ضغوطاً تمارس على الأمم المتحدة وكياناتها بعدم التحرك بسرعة كبيرة لبدء جهود التعمير. وعلاوة على ذلك، لا يزال السوريون مستهدفين بجزاءات أحادية، ويجب أن تتوقف تدابير العقاب الجماعي هذه.

ونحن نتفق مع الرأي القائل أن من الضروري تقديم المساعدة إلى جيران سوريا، الذين استقبلوا الملايين من اللاجئين. ومع ذلك، نعتقد أيضا أن هذا الوضع مؤقت، وإن صرف أموال كثيرة لإقامة اللاجئين في البلدان المضيفة لهم أمر غير مستصوب. بالطبع، يمكن بناء مدارس للأطفال السوريين في تركيا والأردن، غير أن المساعدة في استعادة النظام التعليمي في سوريا نفسها ستكون أفضل بكل تأكيد.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في الرقة. فعشرات الالاف من الاشخاص ظلوا محاصرين شهوراً والاهداف المدنية تتعرض للقصف بشكل منتظم ويتم ضربها بالمدفعية الثقيلة ولا توجد ممرات انسانية. ولأسباب غير معروفة، لم تدرج الأمم المتحدة بعد منطقة الطوارئ هذه في قائمة المناطق المحاصرة. ونرى أنه ينبغي ألا تكون هذه المسألة أقل أهمية بالنسبة للأمم المتحدة من المسائل التي أثارها منسق الطوارئ اليوم. وبصفة عامة، نود أن نطلب إلى وكيل الأمين العام أن يستند في تقييماته إلى المعلومات التي تم التحقق منها، وهو ما قلناه في السابق عدة مرات. ونثق أن زيارته المقبلة إلى سوريا ستمكنه من فهم الحالة الإنسانية في البلد على نحو أفضل.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأغتنم الفرصة للترحيب بالسيد لوكوك في مجلس الأمن. إن تفانيه في معالجة الأزمة الإنسانية في سوريا أمر ملهم. وسأغدو ممتنة لو أطلعنا في وقت ما على ما إذا كان النظام السوري قد منحه تأشيرة بعد طول الانتظار.

كان الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في الأسبوع الماضي من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية في سوريا مثمراً للغاية. ونشكر الاتحاد الأوروبي على دعوته إلى تركيز الاهتمام على الأزمة المستمرة التى نتجت عن النزاع السوري. وقد أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم ٦٩٧ مليون دولار في إطار المساعدات الإنسانية الجديدة للضحايا والمجتمعات المضيفة التي تدعم اللاجئين السوريين. كما أن دولاً أخرى قطعت على نفسها التزامات تشتد الحاجة إليها.

وعلى الرغم من تراجع العنف بعض الشيء في سورية، فإن الوقت لم يحن بعد لكي نشعر بالارتياح. وإن لم ير الشعب السوري عملية سياسية تسير بالتوازي مع جهودنا الرامية للتهدئة، فسيُستأنف العنف. وستكون أي مكاسب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مجرد مكاسب مؤقتة. ولن تنجح أي اتفاقات تُبرم على الورق في أستانا. وسيظل الشعب السوري ضعيفا ومنقسما على نفسه إن لم تكن هناك عملية سياسية يمكنه المشاركة فيها بحسن نية إلى جانب النظام.

غير أن النظام السوري يرفض الجلوس إلى طاولة المفاوضات بحسن نية. وبدلا من ذلك، لا يزال يرفض إيصال المساعدات الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها. وتواجه الخطط التشغيلية الشهرية للأمم المتحدة، بما في ذلك خطة هذا الشهر، ”معوقات“. فلم تتمكن القوافل العابرة لخطوط التماس من التحرك في الأسابيع الأخيرة، رغم الحصول على الموافقة من الحكومة السورية في البداية. وعلى نحو ما أفادت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، فإن القوات

المسلحة العربية السورية تواصل استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين واستهداف المستشفيات والموظفين الطبيين.

ففي الأسبوع الماضي، وردت تقارير عن شن غارات جوية في محافظتي إدلب وشمال حماة. وقتلت الغارات ما لا يقل عن ثلاثة من الموظفين الطبيين وألحقت ضررا بعدد من المرافق الطبية ومراكز الدفاع المدني. وبالأمس تحديدا، وردت تقارير عن هجوم مزعوم للنظام على مركز للمعاقين في مديرا. وإذا ثبتت صحة هذه التقارير، فإن هذا الهجوم أمر مستهجن. وهذه الهجمات تندرج في إطار نمط مألوف تماما تكون فيه المرافق الطبية والموظفون الطبيون، وكذلك المدنيون الذين يخدمونهم، ضحايا للغارات التي يشنها النظام السوري وحلفاؤه الروس. إن الروس يدعون أن لهم تأثيرا على النظام السوري. ويدعون الرغبة في توسيع نطاق المساعدة الإنسانية لتصل إلى مناطق معينة، لكن حليفهم الأسد هو من يرفض إيصال المساعدة الإنسانية إلى العديد من الأشخاص المحتاجين، وذلك في مستوى جديد من التدني، حتى بالنسبة إلى الأسد. ويأذن نظام الأسد بوصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى مؤيديه في حين يمنع إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى السوريين الآخرين. ونُذكر أصدقاءنا الروس بكلامهم عندما قالوا إنهم سيتوصلون إلى حل لتلك المشاكل الإنسانية إذا استمرت شراكتهم مع إيران والأسد.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بإيجاد حل في سورية. ويجب علينا زيادة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والمجتمعات المحلية التي تعاني. ويجب أن نحمل النظام المسؤولية عن منع إيصال المساعدة. غير أن الحل الوحيد الدائم في سورية والسبيل الوحيد لإنهاء العنف ودحر الإرهاب يتمثل في عملية انتقال سياسي لا تسمح بالاستعاضة عن تنظيم الدولة الإسلامية أو وجود الأسد في السلطة بالنفوذ الإيراني. وإذا استمرت الحرب الأهلية، سيعاني المزيد من الناس ولن تؤدي المكاسب التي حققناها ضد تنظيم الدولة الإسلامية سوى إلى فتح الباب أمام الجماعات المتطرفة الأخرى الساعية إلى الاستفادة من النزاع. ونشكر كل الجهات التي لبت نداء المأساة الإنسانية في سورية ونعرب عن احترامنا لها، ولكننا يجب ألا ننسى، ولن ننسى، ما هو مطلوب من أجل حل الأزمة حقا: بدء عملية سياسية حقيقية يكتسب الشعب السوري من خلالها القدرة على ضمان سلامته وتقرير مستقبله.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية الأولى أمام مجلس الأمن بشأن سورية. إنه يجلب خبرة أكثر من ٣٠ عاما إلى المنصب، حيث قاد وأدار استجابات لأزمات إنسانية في جميع أنحاء العالم، وهو قائد استراتيجي حكيم في مجال التنمية الدولية.

كما نعرب عن الامتنان للمبعوث الخاص إلى سورية السيد دي ميستورا، على عرضه المفيد لآخر التطورات. ونشيد به على التزامه الاستثنائي وتصميمه على السعي من أجل السلام في سورية، ونرحب بالتزامه بالدبلوماسية المتعددة الأوجه للتوصل إلى حل للأزمة.

لا تزال كازاخستان ملتزمة بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وباستمرارية مؤسسات الدولة. ونلاحظ التقدم التدريجي المحرز على الجبهة السياسية في اجتماعات جنيف وأستانا، ونوجه الانتباه إلى تراجع النشاط العسكري وتحسن الحالة الإنسانية في مناطق التهدئة الأربع. وتؤكد أستانا من جديد استعدادها لمواصلة تعزيز العملية السياسية لتحقيق السلام والاستقرار في سورية. وأود أن أشدد على أن منبر أستانا يكمل منصة جنيف ولا يُقصد منه أن يحل محلها.

وفي سياق البحث عن استراتيجية للخروج، ينبغي النظر في اتباع نهج أصلي باعتباره وسيلة فعالة للغاية للتخفيف من حدة الحالة ومنع المزيد من التدهور. ولذلك، تدعو كازاخستان جميع دول منطقتي الشرق الأوسط والخليج إلى الانضمام لمجموعة

الدول الضامنة لكفالة احترام جميع الأطراف لنظام وقف إطلاق النار والتقيد به. وإذا كنا نأمل في أن نرى مزيدا من التقدم، من المهم مواصلة دعم أهداف ومكاسب مفاوضات أستانا وجنيف والضامنين الثلاثة.

إن الحالة الإنسانية خطيرة وجديرة باهتمامنا. وتقدر كازاخستان أيما تقدير الأنشطة التي يقوم بها العاملون في المجال الإنساني ومن موظفي الأمم المتحدة المتمركزين في سورية، وهم: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية وجمعية الهلال الأحمر العربي السوري. وندعو الحكومة السورية والبلدان المجاورة إلى عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى مخيمات اللاجئين، ونحث سورية على فتح ممرات إنسانية إلى المناطق المحاصرة.

وبعد استعراض شامل أجرته الأمم المتحدة، يسرنا أن نعلم أنه يجري رفع مدينة دير الزور، البالغ عدد سكانها ٥٠٠ ٩٣ نسمة، من قائمة المناطق المحاصرة. ومع ذلك، لا يزال هناك ٤١٩٩٢٠ شخصا محاصرين في ١٠ مواقع في جميع أنحاء سورية. ويشجعنا أن موظفي المساعدة الإنسانية في الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والهلال الأحمر العربي السوري وبرنامج الأغذية العالمي سيقومون بإيصال مساعدات إنسانية إلى دير الزور للمرة الأولى منذ مطلع هذا الشهر.

وينبغي أن يحظى الانسحاب الآمن للمدنيين من مناطق الحرب وحمايتهم بالأولوية في جميع العمليات. ونؤيد زيارة وكيل الأمين العام لوكوك إلى سورية في المستقبل القريب للاطلاع على الوضع على أرض الواقع بنفسه. وينبغي لأطراف النزاع والبلدان الداعمة لها أن تتفق على الإفراج عن الرهائن ونقل الموتى وتبادل المعلومات عن الأشخاص المفقودين.

أخيرا، يجب على مجلس الأمن الوفاء بواجباته القانونية باتخاذ تدابير أكثر فعالية وتعاونية لحل الأزمة السورية في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ترؤس بلادكم الصديقة لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى نجاحكم في إدارة اجتماعاته وأنشطته بحكمة واقتدار.

إن مجرد الاستماع إلى بعض الإحاطات التي قدمها بعض الزملاء للتو، مجرد المقارنة بين هذه الإحاطات أو هذه البيانات، تشير بشكل واضح إلى أن البعض يعرف عما يتحدث وعما يجري في سورية بحكم وجوده على الأرض وانخراطه السياسي في متابعة الأوضاع في سورية. في حين أن البعض الآخر الذي تحدث ليس موجودا على الأرض ولا يعرف ماذا يجري في سورية ويستند بشكل رئيسي إلى أقوال وادعاءات ومهاترات إعلامية واستخباراتية تعطي الانطباع بأن ما يجري في سورية لا علاقة له بمكافحة الإرهاب، وأن هناك أزمة إنسانية سببها فقط الحكومة السورية.

هذه المقارنة مهمة جدا في بداية حديثي لكي يدرك بعض الزملاء أنه بعد سبع سنوات من بداية الحرب الإرهابية المفروضة على بلادي، آن الأوان للتوقف عن المزايدات والكذب والتضليل.

لقد استمعت بكل اهتمام إلى إحاطة وكيل الأمين العام الجديد للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، وأتمنى له النجاح في أداء مهمته الإنسانية والنبيلة على رأس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مؤكدا في هذا الصدد أننا على أتم الاستعداد للتعاون مع أي جهد صادق لمعالجة تداعيات الوضع الإنساني في بلادي طالما أن الهدف منه هو مساعدة الشعب السوري مساعدة نزيهة بعيدا عن تسخير آلامه لصالح أجندات تدخلية سياسية مرفوضة.

لقد حرصت الحكومة السورية، ومنذ بداية الحرب الإرهابية المفروضة على بلادي، على التعاون مع الأمم المتحدة والوكالات

المختلفة التابعة لها لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، استنادا إلى المبادئ الناظمة للعمل الإنساني لا سيما قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، وفي مقدمتها مبدأ احترام السيادة السورية، الأمر الذي أكدت عليه كافة قرارات مجلس الأمن الخاصة بسورية وهو أمر، موضوع السيادة، بمنتهى الأهمية لأن البعض ينسى في حديثه هذا الموضوع. وبكل الود والمحبة، أقول لزميلي، السيد مارك لوكوك، إنه قد ارتكب اليوم هذه الخطيئة عندما لم يأت في حديثه على الإطلاق على ذكر التعاون مع الحكومة السورية وكأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يتعامل مع أشباح في سورية وليس مع حكومة موجودة.

نعتقد أن الوقت قد حان، بعد صدور تقرير الأمين العام الثالث والأربعين (S/2017/794) عن الوضع الإنساني في سورية، للانتقال من حالة الإنكار إلى حالة الإقرار بأن السبب الجذري لهذه الأزمة هو بروز وانتشار التنظيمات الإرهابية المسلحة، وعلى رأسها تنظيما داعش وجبهة النصرة والمجموعات المرتبطة بهما واستقدام عشرات الآلاف من الإرهابيين الأجانب المدعومين خارجيا وانتشارهم في الأحياء والقرى والمدن واتخاذهم من المدنيين هناك دروعا بشرية ونشر فكر التوحش، الأمر الذي أكده التقرير (انظر S/2015/358) الذي أعده فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤). وكذلك فرض بعض الدول، وفي انتهاك صارخ للقوانين الدولية، إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب جماعية على الشعب السوري بشكل أدى إلى تضييق سبل العيش على السوريين ومفاقمة معاناتهم في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والصحية.

قالت زميلتي، سفيرة الولايات المتحدة قبل قليل، إن حكومتها قد خصصت ٨٦٠ مليون دولار لصرفها على اللاجئين السوريين في الدول المضيفة، أي الأردن وتركيا ولبنان. ألم يكن الأحرى بحكومتها أن تصرف هذه الأموال على إعادة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم الأم، سورية، لإعادة بناء المدارس والمشافي والطرق بدلا من الضغط لاستمرار بقاء هؤلاء السوريين خارج بلادهم؟

لقد التقينا قبل عدة أيام مع السيد لوكوك حيث نقلنا إليه بشكل واضح شواغل الحكومة السورية وملاحظاتها على أداء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال المرحلة السابقة، انطلاقا من أن الحكومة السورية حريصة على بناء علاقة مهنية شفافة وموضوعية تؤدي إلى تحقيق الغاية الأساسية لنا ولكم، ألا وهي، مساعدة الشعب السوري في تلبية متطلباته وتقديم المساعدات الإنسانية لجميع المحتاجين وإعادة تأهيل البنى التحتية بما يمكن المهجرين من العودة إلى مناطقهم بعد أن تمت إعادة الأمن والاستقرار إليها بجهود الدولة السورية والقوى الحليفة والصديقة.

إن العلاقة التي نطمح إلى تحقيقها مع الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية المختلفة هي: أولا، علاقة قانونية تحترم المبادئ الناظمة للعمل الإنساني. ثانيا، علاقة أخلاقية قائمة على عدم تسييس الملف الإنساني وعدم استغلاله كورقة سياسية للضغط على الحكومة السورية. ثالثا، علاقة شراكة وتعاون تقر بالجهود التي تبذلها الحكومة السورية لإيصال المساعدات إلى مستحقيها وبالعوائق التي تعترضها في هذا المجال. رابعا، علاقة واقعية تعترف بأن السبب الحقيقي لمعاناة الشعب السوري هو الإرهاب الدولي، إضافة إلى التدابير الاقتصادية القسرية الجماعية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على الشعب السوري. خامسا، علاقة ذات مصداقية تقر بأن الأعمال غير القانونية لما يسمى بالتحالف الدولي تزيد من معاناة الشعب السوري من خلال قتلها آلاف المدنيين وتدمير البنى التحتية المدنية، علاقة ذات مصداقية تقر بأنه لا يمكن الاعتماد على مصادر مشبوهة أو مصادر ترتبط بالمجموعات الإرهابية المسلحة ورعاتها في تقييمها لواقع الوضع الإنساني في سورية. سادسا، علاقة رفض للاتجار بآلام السوريين تقر بأن

مؤتمرات المانحين ما هي إلا مؤتمرات استعراضية. وبالتالي، رفض استغلال بعض الدول المانحة الوضع الإنساني في سورية لتنفيذ أجنداتها السياسية ودعوتها للوفاء بالتزاماتها حيث لم تتجاوز نسبة التمويل حتى الآن ٣٣ في المائة فقط، علاقة تقر أيضا بأن ربط بعض الدول تمويل العمل الإنساني في سورية بشروط سياسية هو أمر يتعارض مع مبادئ وقواعد العمل الإنساني ويقوض دور الأمم المتحدة في هذا المجال.

قبل سنتين، لفت انتباه المجلس إلى أن طيران ما يسمى بالتحالف الدولي، وأقصد بذلك الطائرات الأمريكية، قد قصفت مدرسة في الرقة للأطفال المعوقين فقتلت العشرات منهم. أفاجأ اليوم بحديث زميلتي الأمريكية واتهامها للطيران السوري بأننا قصفنا مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة في نفس المنطقة. هذه العلاقة التي أتحدث عنها يجب ألا يكون هدفها الوحيد رفع المعاناة عن الشعب السوري ولا أي شيء ابتزازي آخر، علاقة تقوم على الثقة والشراكة والتعاون والحوار والمهنية والمصداقية وليس على أساس فرض شروط وإملاءات بشكل ينتهك السيادة السورية.

لم تألُ الحكومة السورية جهدا منذ بداية ما يسمى بالأزمة للانخراط في أي جهد صادق، يؤدي إلى تحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها. وعلى سبيل المثال، فقد وافقت مؤخرا حكومة بلادي على مقترح المنسق المقيم إنشاء آلية ثلاثية تضم ممثلين عن الحكومة السورية والجانب الروسي والأمم المتحدة بهدف تعزيز التنسيق بين الأطراف العاملة والداعمة للعمل الإنساني في سورية لتنفيذ البرامج الإنسانية المتفق عليها ضمن خطة الاستجابة الإنسانية وخطة القوافل المشتركة وكذلك استعراض وتنفيذ خطوات إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق خفض التوتر حيث عقدت هذه الآلية الثلاثية أول اجتماعاتها في دمشق بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر.

تشدد الحكومة السورية على ضرورة عدم اقتصار إرسال المساعدات الإنسانية على المناطق غير المستقرة، بل ينبغي أن تشمل أيضا تلك المناطق التي يحررها الجيش العربي السوري والقوى الحليفة والصديقة من الإرهاب، لا سيما في محافظة دير الزور والجزء الشرقي من محافظة حلب وغيرهما. ونقدر عاليا في هذا المجال المساعدات الهامة المقدمة من حكومتي روسيا الاتحادية وجمهورية إيران الإسلامية. البعض يريد أن يحارب روسيا في سورية ويحارب إيران في سورية ويحارب القوات الحليفة لنا في سورية .هذا الكلام مشين ومعيب لأنه يخالف قواعد القانون الدولي وينتهك أحكام الميثاق.

لقد استمعت باهتمام أيضا إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، وأود أن أشير هنا إلى أن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية قد أكد قبل أيام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (انظر A/72/PV.19) على أن سياسة الدولة السورية قد قامت، منذ بداية الحرب الإرهابية المفروضة عليها، على ركيزتين أساسيتين هما؛ محاربة الإرهاب والعمل الجاد والمتواصل بهدف إنجاز حل سياسي يوقف النزيف ويعيد الاستقرار، والاستمرار في إنجاز المصالحات الوطنية التي أثبتت نجاحها ومكنت عشرات الآلاف من النازحين واللاجئين من العودة إلى مناطقهم وأسهمت بشكل كبير في تحسين ظروف معيشة أعداد كبيرة من السوريين الذين عانوا ما عانوه من جرائم الإرهاب.

لقد أبدت حكومة بلدي جدية والتزاما بمساري أستانا وجنيف. حضرنا حتى الآن سبع جولات في أستانا وسبع جولات في جنيف، وما زال البعض يقول أن الحكومة السورية غير جادة في الانخراط في العملية السياسية. إذن ماذا كنا نفعل؟ سبع جولات في أستانا وسبع جولات في جنيف. إن بلدي ينظر بإيجابية إلى مسار أستانا وما نجم عنه من تحديد مناطق تخفيف التوتر أملا في التوصل إلى وقف فعلي للأعمال العدائية وفصل للمجموعات الإرهابية، كداعش والنصرة وغيرهما، عن تلك المجموعات التي وافقت على الدخول في مسار أستانا. ما هو الغلط في هذا الكلام؟ ألا ينسجم مع قرارات مجلس الأمن؟

وفي نفس السياق، فإن حكومة بلدي تجدد التزامها بعملية جنيف والسعي للدفع بها قدما إلى الأمام حيث شارك وفد الجمهورية العربية السورية في كافة جولات محادثات جنيف بشكل جدي ومسؤول وقد أجرينا مؤخرا جولة مفيدة مع المبعوث الخاص وفريقه، حيث تم التركيز فيها على موضوعين رئيسيين هما مكافحة الإرهاب واجتماعات الخبراء القانونيين الدستوريين.

في الختام، تؤكد حكومة بلدي على الاستمرار في محاربة الإرهاب الدولي بلا هوادة، على كامل أراضي الجمهورية العربية السورية – أعيد على كامل أراضي الجمهورية العربية السورية – مشددة على موقفها الثابت والمتمثل في أن حل الأزمة في سورية هو حل سياسي أساسه الحوار السوري – السوري بقيادة سورية من دون تدخل خارجي ومن دون شروط مسبقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرد على بعض النقاط التي أثيرت حتى نضع الأمور في نصابها.

إن تأكيد روسيا بأنه ينبغي لنا أن نرى نهاية للمساعدات عبر الحدود لأنه قد تم تحقيق مكاسب تأكيد خاطئ. فقد قدم السيد لوكوك إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس بأن الأمم المتحدة لم تتمكن من الوصول سوى إلى ٢٨٠ ٥٠٠ شخص بالقوافل المشتركة بين الوكالات – من أصل ١,٣ مليون شخص طلب إيصال المساعدة إليهم. ولا يمثل ذلك سوى ٢١ في المائة. وفي الوقت نفسه، فإن الأمم المتحدة تصل إلى أكثر من مليون شخص عبر الحدود كل شهر. أي أن مليون شخص سيتركون من دون أي شيء إذا أوقفنا تقديم المعونة عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، يواصل النظام السوري إزالة المواد الطبية من القوافل ويخفض أعداد المستفيدين بصورة مصطنعة. إن هذه الأعمال لا تمثل برهانا على حسن النوايا من الحكومة، ولا هم يمثلون حكومة يمكننا أن نثق فيها. والوقت الآن ليس هو الوقت المناسب للتقليل من أدواتنا للوصول إلى المحتاجين. فقد عانى السوريون لما يقرب من سبع سنوات. باختصار، يجب أن تستمر المساعدات عبر الحدود من أجل إنقاذ الملايين من الناس من الموت والدمار.

وأود أيضا أن أقول إن الكثيرين منا يريدون أن يروا نهاية للأزمة السورية. فقد شهدنا كلنا الكثير من الناس يعانون، وقد اجتمعنا كلنا في مجلس الأمن مرات عديدة لمناقشة الحالة. غير أنني أود أن أوضح لنظيرنا السوري أن اللاجئين لم يغادروا سورية بسبب الإرهابيين فحسب. لقد ذهبت إلى هناك وتحدثت إلى اللاجئين في الأردن. وتحدثت إلى اللاجئين في تركيا. وجميعهم، سواء كانوا في المخيمات أم لا، قالوا إن أكثر ما يخشوه هو النظام. والسبب في مغادرتهم سورية هو أنهم غادروها خوفا من الإرهاب ولكن كذلك خوفا من حكومتهم في حد ذاتها.

لقد تكلم السيد الجعفري عن المعونة. في الواقع، المبلغ المخصص البلدان المضيفة هو ٦٩٧ مليون دولار. ونحن نعطي هذه الأموال إلى البلدان المضيفة لأننا نعلم أنها تعتني بشعوبها. لقد رأينا ما يثبت أنها تعتني بشعوبها. إننا نود أن نعطي تلك الأموال لسورية. ونود أن نعطي هذه الأموال إلى حكومتها — إذا استطعنا أن نرى الدليل على أنها تعتني بشعبها. فالثقة يجب أن تكتسب. ويتعين أن توضع الثقة بناء على حسن النية وطيب السمعة. غير أننا لم نر ذلك. لم نيأس من رؤية ذلك، ولكن لا يمكن أن تأتي إلى هذا المجلس وتتكلم عن أن هناك من يفعل شيئا من الناحية السياسية في هذه الحالة. لأن حقيقة الأمر هي أن الشيء السياسي الوحيد الذي نريده هو أن يتمكن السوريون من العودة إلى ديارهم والعيش في ظل حكومة تعتني بشعبها. فلتقدموا لنا الدليل على أنكم تعتنون بشعبكم. قدموا لنا الدليل بأن السوريين سيكونون أفضل حالا بعودتهم إلى سورية لا في

تركيا والأردن، لأنهم الآن يتلقون عناية أفضل في الأردن وتركيا مما كانوا يتلقونه في أي وقت مضى في سورية. وهم يستحقون العودة إلى ديارهم. ويستحقون أن يشعروا بالأمان. ويستحقون أن يقيموا في بلد تعتني حكومته بهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنني لا أعتزم الدخول في مجادلات، ولكننا بحاجة إلى التوصل إلى حقيقة الإحصاءات المتعلقة بعدد الأشخاص في سورية الذين يحصلون على المساعدة الإنسانية والسكان الذين تلقوا المساعدة من الأمم المتحدة. وأعتقد أن هذا هو أحد التحديات التي يتعين على وكيل الأمين العام الجديد التعامل معها. إنني أتذكر أن آخر مرة ناقشنا فيها المسألة السورية وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في غرفة المشاورات مع ممثل عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي قدم لنا بيانات مقنعة عن عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة الإنسانية. بفضل المساعدة التي قدمتها حكومة الجمهورية العربية السورية – إلا إذا كنت مخطئا – فإن الأشخاص الذين يتلقون المساعدة، بفضل تعاون الحكومة السورية مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ليسوا مئات الآلاف، بل ٥ ملايين شخص. لا أريد أن أطعن في الأرقام، ولكنني أريد أن نتمكن من التوصل إلى حقيقة الإحصاءات. وأود أن أطلب من السيد لوكوك أن يتناول هذه المسألة. لنضبط – إذا جاز التعبير – ساعاتنا بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أعتذر عن طلب أخذ الكلمة مرة ثانية. كشفت وثائق ويكيليكس – فضيحة ويكيليكس – السيد الرئيس، عن نوايا الحكومة الأمريكية بقلب نظام الحكم في بلدي منذ العام ٢٠٠٦. وثائق ويكيليكس مطبوعة في أمريكا والكتاب متوفر في موقع أمازون الإلكتروني لمن يريد أن يحصل عليه. فالكتاب متاح. يتم تبادل برقيات سرية بين وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن والسفير الأمريكي في دمشق منذ العام ٢٠٠٦ فيها خطة لقلب نظام الحكم في بلدي. هذا أولا.

ثانيا، مذكرات السيدة هيلاري كلينتون التي اعترفت فيها بأن الإدارة الأمريكية هي التي خلقت تنظيم داعش وجبهة النصرة والقاعدة، الخ. عشرات الكتب التي تم تأليفها، داخل الولايات المتحدة وفي أوروبا، وهي كلها تحدثت عن التلاعب بالإرهاب السياسي الإسلاموي، تحديدا من أجل تقويض الحكومات في منطقتنا العربية والشرق أوسطية.

ثالثا، هل هناك من ينسى ماذا حدث في العراق؟ هل يمكن أن ننسى فضيحة غزو العراق وما أدى إليه ذلك من مصائب في منطقتنا، وفي العراق؟ رابعا، من الذي دعا وخول ما يسمى بقوات التحالف الدولي إلى دخول بلدي وماذا تفعل القوات الأمريكية العسكرية فوق أجزاء من تراب وطننا، سورية؟ هل هناك تبرير لذلك؟ كيف يتم انتهاك سيادة بلدي، عسكريا، في عدة مناطق، في مخالفة فظيعة وفجة وفظة للقانون الدولي؟ ماذا تفعل القوات الأمريكية فوق أرض بلدي، ومن الذي دعا هذه القوات إلى الحضور؟

خامسا، لماذا أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية، البنتاغون، غرفة عمليات في عمان، الأردن، منذ بداية الأزمة في بلدي؟ أليس لتدريب الإرهابيين وإرسالهم عبر الحدود إلى بلدي؟ سادسا، هل ننسى أن الإدارة الأمريكية السابقة قد صرفت ٥٠٠ مليون دولار على تدريب ٣٩ إرهابي فقط، ٣٩، صرفت عليهم ٥٠٠ مليون دولار، لتحرير سورية من النظام الحاكم؟ وانتهى الأمر بـ ٣٩ إرهابي أن انضموا إلى داعش وجبهة النصرة مع أسلحتهم الأمريكية.

سابعا، من الذي ضرب جبل الثردة، موقع الجيش السوري في جبل الثردة، في دير الزور في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قبل سنة تماما؟ وتحدثنا عن هذا الموضوع في المجلس. أليس الطيران الأمريكي هو الذي قصف موقع الجيش العربي السوري المرابط في دير الزور، والذي كان يحمي ٣٠٠ ٠٠٠ مدني في دير الزور من داعش؟ ماذا كانت النتيجة؟ كانت النتيجة أن القصف الأمريكي لموقع الجيش العربي السوري في جبل الثردة سمح لداعش بأخذ الموقع وقصف مدينة دير الزور على مدار سنة بكاملها. وتكرر الأمر، مؤخرا، في يوم ٢١ أيلول/سبتمبر الجاري، أعلنت

أعلنت وزارة الدفاع السورية ووزارة الدفاع الروسية أن مدينة دير الزور سوف تتحرر من داعش في غضون أسبوع. كان جيشنا على أبواب مدينة دير الزور. وقضى الطيران الروسي والسوري على ٨٥٠ إرهابيا من داعش، تم قتلهم في دير الزور. انسحب الإرهابيون واستعاد الجيش السوري مدينة دير الزور والمواقع المحيطة بها. تخيلوا ماذا حدث بعد ذلك. أوقف التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية عملياته في الرقة، وهي معقل تنظيم داعش، وزج بقوات ما يسمى سورية الديمقراطية التي يدعمها في دير الزور، التي كان جيشنا يحررها، وكأن الأمريكيين يسابقون الجيش السوري للوصول إلى دير الزور، بدلا من محاربة داعش في معقله الرئيسي، الرقة.

طبعا، كان هناك صور جوية التقطها أصدقاؤنا وحلفاؤنا الروس، الأقمار الصناعية، تظهر وحدات أمريكية مع داعش، بدون قتال، يتنابون ويتبادلون المواقع بدون قتال. وطائرات هليكوبتر تنقل قيادات من داعش إلى مكان ما. ما أريد أن أقوله بعد هذه المداخلة هو أن السلوك الأمريكي والأوروبي، تحديدا، الآن تجاه ما يجري في بلدي هو سلوك يخالف كل قراراتكم التي تبنيتموها منذ بداية الأزمة السورية. كل القرارات ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب وذات العلاقة بالوضع السياسي في سورية.

يجب على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تعرف وتدرك أننا دولة ذات سيادة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. نحن لا ندعي أننا نريد أن نحارب الولايات المتحدة، لكن نريد من الولايات المتحدة الأمريكية أن تغير سياساتها الخاطئة تجاهنا. ماذا يفيدنا نحن كشعب سوري أن يبقى ملايين السوريين خارج سورية؟ زميلتي قالت إن السوريين هربوا من ممارسات الحكومة السورية، وأنا أقول لكم الآن على مرأى ومسمع من الجميع، أن الحكومة السورية تريد من الدول المضيفة للاجئين أن تعيدهم إلى بلدهم. ويكون يعود الملايين من السوريين إلى بلدهم مكرمين معززين، ينبغي رفع الإجراءات القسرية أحادية الجانب، لكي يجد هؤلاء الملايين من السوريين عملا ومعامل وفرصا للعمل والعيش الكريم، بدلا من إبقائهم في الدول المجاورة.

هذا هو معنى ما نقوله دائما من أن هناك ابتزاز للحكومة السورية، إما أن تقدموا تنازلات أو أن هذا الوضع، من اللاجئين والمعارضة، ما يسمى بالمعارضة المعتدلة المعدلة وراثيا، كما نتكلم مع السيد دي ميستورا، ستستمر. ابتزاز فضاح. الحل السياسي لا يكون هكذا؛ الحل السياسي ينبغي أن يقوم على مساعدتنا، كحكومة، لا العمل ضدنا كحكومة، واستغلال العامل الإنساني وسيلة للضغط علينا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.